

بيان صحفي

**مؤشر مديري المشتريات™
معلومات حساسة عن السوق
يُحظر النشر حتى الساعة 12:00 الدوحة (09:00 بالتوقيت العالمي)، 5 فبراير 2020**

شركات القطاع الخاص القطري تبدأ عام 2020 بتفاؤل

مركز قطر للمال PMI™

- ارتفاع حادّ لمؤشر الناتج المستقبلي في يناير
- مؤشر نشاط الأعمال الحالي يحقق أعلى مستوى له في تسعة أشهر
- انخفاض متواصل في تكاليف المدخلات والنواتج

الدوحة، قطر: 5 فبراير 2020 - أظهرت المجموعة الأولى من بيانات دراسة مؤشر مدراء المشتريات لعام 2020 بأنّ شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة كانت متفائلة بخصوص توقعات الإنتاج في بداية العام. وتتوقّع أكثر من ثلثي الشركات المشاركة في الدراسة نموًا في نشاط الأعمال خلال الإثني عشر شهرًا القادمة بالمقارنة مع 3% فقط من الشركات توقّعت انخفاضًا في نشاط أعمالها. وتعزز مستوى الثقة الإجمالي بشكل ملحوظ منذ شهر ديسمبر وكان أعلى من اتجاه الدراسة لثلاث سنوات. واقترنت التوقعات المتفائلة بتحقيق قراءات مرتفعة في الإنتاج وينعكس ذلك من خلال المستويات القياسية التي تم تسجيلها والتي لم تحدث منذ بداية العام 2019.

وتعزّزت توقعات النشاط التجاري في القطاعات الرئيسية الأربعة التي تمّت مراقبتها في شهر يناير. وكان مستوى الثقة هو الأعلى في قطاع البيع بالجملة والتجزئة، وكذلك قطاعات الإنشاءات والتصنيع والخدمات على التوالي. وقد نجم ذلك الارتفاع في مستوى الثقة عن خطة الإصلاح المستمر، حيث صُنّف مشروع البنك الدولي لممارسة أنشطة الأعمال 2020 قطر ضمن قائمة أفضل عشرين دولة تتوفر فيها البيئة الملائمة لممارسة الأعمال.

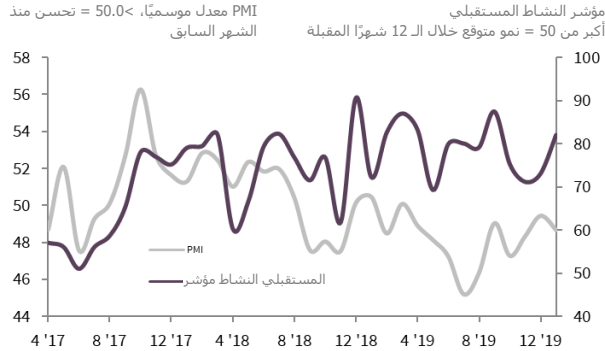
يتمّ تجميع مؤشرات مدراء المشتريات لدولة قطر من الردود على الدراسة من لجنة تضمّ حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. وتغطي هذه اللجنة عدة مجالات تشمل الصناعات التحويلية والإنشاءات والبيع بالتجزئة والجملة إلى جانب الخدمات، كما أنها تعكس هيكل الاقتصاد غير المرتبط بمجال الطاقة وذلك وفقًا لبيانات الحسابات الوطنية الرسمية.

كما أظهرت بيانات شهر يناير بأنّ ظروف الأعمال التجارية ظلّت مستقرة بشكل عام وكانت قريبةً من الارتفاع الأخير المحقّق في شهر ديسمبر، بحسب قراءة مؤشر PMI الرئيسي. ويتمّ قياس ذلك عن طريق احتساب المتوسط المرجح لخمسة مؤشرات هي الطلبات الجديدة (30%) والإنتاج (25%) والتوظيف (20%) ومواعيد تسليم الموردين (15%) مع عكس المؤشر) ومخزون المشتريات (10%)، وهو مصمّم ليقدم لمحة شهرية عن أوضاع الاقتصاد المحلي برقم واحد.

وفي ديسمبر، تراجع مؤشر PMI بشكل طفيف من أعلى مستوى له خلال تسعة أشهر من 49.4 نقطة إلى 48.7 نقطة في يناير، ومع ذلك فقد سجّل أعلى مستوى له مقارنة بالربع الثاني والثالث والرابع من العام 2019. وكان مستوى اتجاه الدراسة على المدى الطويل بـ 49.9 نقطة معادلاً لـ 2.6% والتي تمثّل نسبة النمو السنوية للاقتصاد غير المرتبط بالنفط.

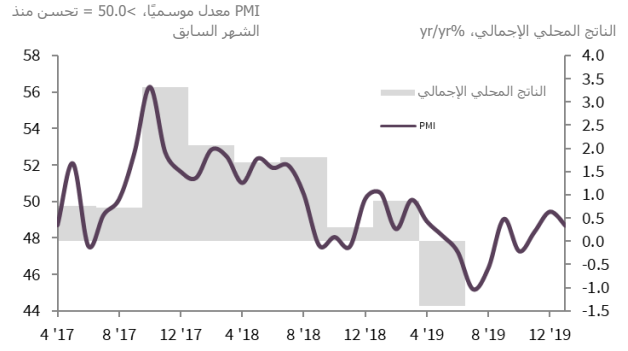
وتعكس القراءة التفصيلية لشهر يناير مدى تحسن القدرة الإنتاجية وارتفاع مستوى الإنتاج وانخفاض الطلبات الجديدة بشكل طفيف. ويُنسب أكثر من نصف الانخفاض في قراءة مؤشر PMI لشهر يناير إلى مواعيد تسليم الموردين (-0.4 نقطة)، التي أشارت إلى أنّ سلاسل التوريد لم تكن مشغولة بشكل كامل وأنّه كان هناك احتمال لتحقيق نشاط أكبر عند المضي قدماً. واتضح هذا التحسن في القدرة الإنتاجية بانخفاض تكاليف الشراء والعمل، وتقليص أعداد الموظفين، ومواصلة الخصم على أسعار السلع والخدمات. وكان الانخفاض الآخر في المؤشر الرئيسي في الطلبات الجديدة (-0.3 نقطة). كما ارتفع الإنتاج بشكل ايجابي إلى أعلى مستوى له منذ تسعة أشهر في يناير 2020، مدفوعاً بالتحسّن في قطاعي الإنشاءات والخدمات. يتمّ حالياً إنجاز الأعمال المتراكمة بأسرع وتيرة مسجّلة في خمسة أشهر، ويرجع الفضل في ذلك جزئياً إلى تحسّن القدرة الإنتاجية.

الأوضاع التجارية الحالية مقابل المستقبلية



المصادر: مركز قطر للمال، IHS Markit

مؤشر PMI لقطر التابع لمركز قطر للمال مقابل الناتج المحلي الإجمالي



المصادر: مركز قطر للمال، IHS Markit | جهاز التخطيط والإحصاء بدولة قطر

تعليق

" بعد التباطؤ الذي شهده في منتصف العام الماضي، يعود الاقتصاد غير المرتبط بالطاقة إلى تحقيق المزيد من الزخم وذلك وفقاً لمؤشر PMI لشهر يناير لدولة قطر. كما سجل مؤشر PMI الرئيسي تغييراً طفيفاً لا سيما الارتفاع الأخير المحقق في شهر ديسمبر وكان أعلى من الاتجاهات السائدة خلال الربع الثاني والثالث والرابع من العام 2019. ومما يعث على التفاؤل أنّ مؤشر الإنتاج المستقبلي الذي يتتبع توقعات الشركات لمدة اثني عشر شهراً قد ارتفع إلى 82.1 نقطة وكان أعلى من متوسط الدراسة طويل الأجل ويشير إلى تعزيز الثقة في توقعات النشاط التجاري".

الشيخة العنود بنت حمد آل ثاني، المدير التنفيذي لتنمية الأعمال، هيئة مركز قطر للمال

– انتهى –

نبذة عن مركز قطر للمال

تأسس مركز قطر للمال لينشط داخل الدولة ويقع في مدينة الدوحة حيث يوفر منصة أعمال متميزة للشركات الراغبة في التأسيس ومزاولة أنشطتها في قطر أو المنطقة بوجه عام. كما يتمتع مركز قطر للمال بإطار قانوني وتنظيمي خاص ونظام ضريبي وبيئة أعمال راسخة تجيز الملكية الأجنبية بنسبة تصل إلى 100% وترحيل الأرباح بنسبة 100% وضريبة على الشركات بمعدل تنافسي بنسبة 10% على الأرباح من مصادر محلية.

يرحب مركز قطر للمال بمجموعة كبيرة من شركات الخدمات المالية وغير المالية.

للمزيد من المعلومات عن الأنشطة المسموح بها ومزايا مزاولة الأعمال تحت مظلة مركز قطر للمال، يرجى زيارة qfc.qa

@QFCAuthority | #QFCMeansBusiness

مركز قطر للمال: هالة كساب | هاتف: +974 3300 0216 | بريد إلكتروني: h.kassab@qfc.qa
BLJ Worldwide: يارا جيشي | هاتف: +974 5509 8579 | بريد إلكتروني: yaraj@bljworldwide.com

للاستفسارات عن التقرير

مركز قطر للمال: gatarpmi@qfc.qa

نبذة عن مجموعة IHS MARKIT

تُعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: INFO) مؤسسة رائدة في مجال المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجيل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والأمور الحكومية، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة يعتمد عليها. وتمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف من العملاء في قطاع الشركات والقطاع الحكومي، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd وأو الشركات التابعة لها.

نبذة عن مؤشرات مديري المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مديري المشتريات (PMI™) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مديري المشتريات (PMI™) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية.

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI™ التابع لمركز قطر المال من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسله إلى مديري المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي شملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مديري المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر يناير 2020 في الفترة من 13-28 يناير 2020.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

الاتصال

IHS Markit: كاثرين سميث | هاتف: +1 781 301 9311 | بريد إلكتروني: katherine.smith@ihsmarkit.com